مواجهة الصمت المتعمد عن جرائم حقوق الإنسان في مملكة البحرين

منذ اندلاع الاحتجاجات الحاشدة المؤيدة للديمقراطية بمملكة البحرين في فبراير ٢٠١١، شهد وضع حقوق الإنسان تدهورًا حادًا، حيث تستمر انتهاكات حقوق المحتجين تقريبًا بشكل يومي، في ظل صمت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من تشكيل "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" في يونيو ٢٠١١، والتي رفعت نتائجها وتوصياتها إلى الملك في شهر نوفمبر الماضي، لم تنفذ الحكومة أيًا من توصيات اللجنة، بل اختارت حكومة البحرين أن تستمر في ممارستها القمعية المتصاعدة ضد المحتجين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، مازالت حكومة البحرين تفتقر الإرادة السياسية، سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، لتأكيد مسئوليتها عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مازالت مستمرة، أو السماح بإصلاح ديمقراطي حقيقي، يضمن على أقل تقدير عدم تكرار تلك الأحداث.

فعلى سبيل المثال وأثناء "الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين" في ٢١ مايو الماضي، رفض وفد حكومة البحرين الاعتراف بأزمة حقوق الإنسان القائمة في البلاد، مستعينًا بالدول "الصديقة" في المجلس لتوجيه تقدير وتوصيات ضعيفة غير واقعية ولا تركز على الطرق العملية لتحسين الأوضاع في البحرين، مما يثبت جليًا رفض السلطات الاعتراف بالوضع المتدهور لحقوق الإنسان ومعالجته في البلاد.

هذه البيئة المتمثلة في حصانة سياسية وقانونية من العقاب تكاد تكون مطلقة، والتي تفضي بشكل مباشر إلى زيادة عدم الاستقرار في البلاد، هي في جزء كبير منها، نتيجة لموقف المجتمع الدولي الذي منح حكومة البحرين حماية تكاد تكون كاملة ضد العقاب على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها منذ اندلاع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في البلاد. ففي واقع الأمر، المعايير المزدوجة والتناقضات التي يبدو أنها سيطرت بشكل بالغ على رد فعل المجلس إزاء الاحتجاجات الحاشدة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعاقت إلى حد بعيد مصداقية رد فعل المجلس وفاعلية قراراته.

وفي هذا السياق، يواصل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان توجيه الدعوة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة -لاسيما الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان- للاهتمام العاجل بوضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين وضمان الوفاء بالدور الرئيسي لهذا المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى العالم.

وفيما يلي أمثلة على الانتهاكات المستمرة التي تمكنا من توثيقها بعد نشر تقرير "الجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق". حيث تقدم غالبية الانتهاكات نموذجًا واضحًا على تصعيد القمع المستخدم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤيدين للديمقراطية والمحتجين في البحرين:

- منذ نشر تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، تمكنت منظمات حقوق الإنسان من توثيق ما يقرب من ٤٥ حالة من عمليات القتل خارج نطاق القانون أثناء الاحتجاجات والتظاهرات، في حين تشير التقديرات لأعداد أكبر ولكن يصعب توثيقها لغياب الأطباء الشرعيين المستقلين.

- **تواصل منظمات حقوق الإنسان توثيقها لحالات الوفاة والإصابات الخطيرة والاختناق والتي تسبب في بعض الأحيان الإجهاض بسبب التعرض لقنابل الغاز المسيل للدموع التي يتم إطلاقها مباشرة على المنازل، حيث أن أغلب حالات الوفاة المبلغ عنها من الأطفال والمسنين.**

- **في الأشهر الثلاثة الماضية، تم القبض على أكثر من ٤٠ حدثًا تحت سن ١٨ أغلبهم قبض عليهم من الشوارع عقب الاحتجاجات، وبعضهم من منازلهم بعد مداهمتها ليلاً. ويُقدَّم بعض الأطفال المحتجزين إلى المحاكمة، حيث حكمت إحدى المحاكم العسكرية على ثلاثة منهم على الأقل بالسجن لمدة ١٥ سنة. علاوة على ذلك، شهدت البحرين تجدد حالات الاعتقال للنساء، حيث تم حبس أربع من المحتجات بسبب مشاركتهن في احتجاج سلمي.**

- **رصدت المنظمات تكرار لـــعمليات التعذيب الممنهج، التي لا تزال تحدث -في معظم الأحيان- في مراكز احتجاز غير رسمية، وفي الأغلب بالقرب من المناطق التي تقع فيها الاحتجاجات.**

- **يُقدَّر عدد المصابين منذ شهر يناير ٢٠١٢ بالآلاف. وتستمر عملية عسكرة قطاع الرعاية الصحية، الأمر الذي يجعل غالبية المصابين من المحتجين مضطرين إلى علاج إصاباتهم في المنازل، حيث تم القبض مؤخرًا على ٤ من المصابين في المستشفيات.**

- **يستمر اعتقال العديد من السجناء السياسيين على الرغم من التوصيات الواضحة التي قدمتها "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" بالإفراج عن هؤلاء السجناء. ويقدر المحامون في البحرين عدد المعتقلين السياسيين بما يقرب من ٨٠٠ معتقلاً. وعلاوة علي ذلك، يتم القبض على الأشخاص والإفراج عنهم بشكل يومي حيث تستمر عمليات القبض والمداهمة التعسفية دون وجود إذن بذلك.**

- **في الأشهر القليلة الماضية، تصاعدت بشكل بالغ الإجراءات الصارمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ويواصل المدافع القيادي عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة تنفيذ عقوبة السجن المؤبد التي حكم عليه بها، لاشتراكه في الاحتجاجات في البلاد، وذلك على الرغم من أوضاعه الصحية المتدهورة ووسط دعوات دولية واسعة للإفراج عنه.**

- **تضمنت أيضًا عمليات التصعيد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان سَجن المدافع الشهير نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان، بموجب اتهامات تتعلق بممارسته حرية التعبير والتجمع. كما احتُجزت الناشطة والمدونة زينب الخواجة –فيما يبدو- بناءً على اتهامات ملفقة. وأُفرج عن كلا الناشطين منذ وقت قريب جدًا[1]. وتشتمل أعمال القمع الإضافية ضد الناشطين والمدافعين البحرينيين على حملات تشويه السمعة والتهديد (وأقربها الحملة التي شنها عدد من الصحفيين التابعين للحكومة ضد المدافعين الذين سافروا إلى جنيف لحضور جلسة "الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين"، حيث وصفوهم بأنهم "خونة للوطن وعملاء لإيران". وفيما يخص المدافعين الدوليين عن حقوق الإنسان، فهم أيضًا لا يزالوا يواجهون قيودًا عند دخول البحرين لمراقبة وضع حقوق الإنسان في البلاد. ووفقًا للتقارير، تم رفض دخول ١٠ منظمات غير حكومية إلى البلاد.**

- **نشرت جمعية الصحفيين البحرينية تقريراً منذ شهر يوثق ١٤٠ حالة من الانتهاكات التي ترتكب ضد الصحفيين والمدونين. وعلاوة على ذلك، مُنع ٢٥ صحفياً، حسبما قيل، من دخول البلاد.**

[1] بعد تقديم هذه المداخلة تم القبض علي نبيل رجب مرة أخري، وهو رهن الاحتجاز الآن .

- **وفقًا لتصريحات"الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين"، تم فصل على الأقل ٥٠٠ من وظائفهم على خلفية الاحتجاجات، ولم يعودوا إلى وظائفهم حتى الآن. بينما من عادوا إلى وظائفهم خفضت درجاتهم الوظيفية وتبدلت عقودهم وحُرموا التعويضات. وعلاوة على ذلك، عادت وزارة التربية والتعليم مؤخرًا إلى خفض رواتب مئات المدرسين وفصلهم من وظائفهم لمدة ١٠ أيام. وتمتد الانتهاكات بدءً من تلقي أحكام قاسية بالسجن في اتهامات ذات دوافع سياسية وصولاً إلى الفصل من الجامعات.**
- **هجمت مجموعات، يُدَّعى أنها مدعومة من الحكومة، على مؤسسات تجارية تخص رجل أعمال شيعي عشرات المرات في العام الماضي؛ وكان أخر تلك الهجمات منذ شهر. حيث كان رجل الأعمال متهمًا بتهمة "دعم المحتجين". ولم توجه لأحد المسئولية عن تلك الهجمات.**

يدعو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان دعوة مشددة جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء عاجل للتعامل مع أزمات حقوق الإنسان في البحرين. وعلى وجه الخصوص:

- **ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى عقد جلسة مناقشة عاجلة بشأن وضع حقوق الإنسان في البحرين، والمطالبة بأن تبدأ حكومة البحرين على الفور في تنفيذ جميع التوصيات المقدمة من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وأن تدعو البحرين إلى قبول جميع التوصيات المقدمة إليها، والبدء في تنفيذها، أثناء الاستعراض الدوري الشامل.**
- **علاوة على ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في المجلس إلى أن تعبر مجتمعة عن قلقها إزاء الوضع في البحرين عبر بيان مشترك يجمع مختلف الأقاليم من أجل التعامل مع نمط انتهاكات حقوق الإنسان الجسمية المفصلة أعلاه ووضع حد لها.**